اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

صراع النفط.. إلى أين؟

يبدو أن صراع النفط وتداعياته انتقلت من الأفق الخارجي كصراع أزلي بين الدول العظمى الى صراع داخلي مابين الشركاء السياسيين الذين خرجوا للتو من اتون دكتاتورية مقيتة، واشتركوا في خط يافطة عريضة تضمنها الدستور الحالي المستفتى عليه (ان النفط والغاز ملك للشعب العراقي).

ولا أريد هنا أحقية جهة على أخرى، بقدر ما اقول ان مبعث الخلاف قانوني بحت، حيث ان المواد الدستورية من ١١١ الى ١١٥ والتي تتحدث عن الصلاحيات مابين المركز والإقليم مطاطة، وبعضها يحتمل أكثر من اجتهاد وتقييم، ولذا فانه لا سبيل غير الحوار الهادئ البعيد عن الجنبة السياسية المعزز بالآراء الفنية والقانونية للوصول على اقل تقدير في المرحلة الحالية الى توافقات قريبة من تصورات كل جهة بعينها ريثما يجري تعديل الدستور في وقت لاحق بعد ان تستقر العملية الديمقراطية والسياسية في العراق.

ولكن هذا التزمت وهذا التصعيد الإعلامي والتنابز بالاتهامات الخطيرة لا يمكن ان يحدث اتفاقاً معيناً يرتب عملية الصلاحيات والانتفاع الشعبي من الثروة النفطية والغازية، لاسيما وان الجميع يعرف أحادية الاقتصاد العراقي واعتماديته المفرطة على النفط كمصدر تمويل وحيد، ولعله من الأجدى ان تتوحد الجهود مابين المركز والإقليم فيما يخص الاستثمارات النفطية والغازية على المستويات كافة الاستكشافية والتطويرية والإنتاجية والتصديرية وعلى وفق حيثيات الدستور وقانون منصف للجميع فيه من العدالة ما يجعل الشعب العراقي من أقصاه الى أقصاه المستفيد الاكبر من العائدات النفطية والغازية على شكل خدمات ومشاريع اعمارية وتنمية مستدامة ومستوى معيشي لائق بضمن الحدود المعقولة للعيش الكريم في بلد يمتلك من الامكانات الاقتصادية ما لم تمتلكه بلدان العالم الاخر.

ولان صراع النفط والجدل البيزنطي قائم على مستوى رفيع بين الطبقة السياسية الذين كانوا بالأمس القريب معارضين نحو هدف واحد واتجاه واحد ومبتغى واحد في مقارعة الاستبداد والدكتاتورية سعياً للحصول للوصول للحكم وجعل الشعب ينعم بثرواته النفطية، لا ان تتحول القضية الى صراع للظفر بأعلى المكاسب تحت شعارات شعبية ولكنها في حقيقة الامر وبحسب افرازات الواقع المعيش خلافات سياسية بحتة وجدل محتدم ابتدأ منذ عام ٢٠٠٣ ولم ينته لحد اللحظة، وعرضت ثلاث مسودات لقانون النفط والغاز ولم يجر الاتفاق على واحدة منها وعادت الامور الى المربع الاول بعد جدل ونقاش ومقترحات، بحيث أصبحنا كمتابعين لمسارات هذه الجدلية لا نعرف العقدة الحقيقية.

نرى أن يصار إلى اتفاق حيال قانون النفط والغاز سعياً لتخفيف وطأة الصراع لأنه تحول إلى صراع حقيقي، وبعدها تجري اتفاقات لا تخرج عن روح القانون ولا تبتعد عن الرؤى الحقيقية للاستثمار الامثل للحقول النفطية، ومن ثم يصار الى تعديلات في المواد الدستورية المتعلقة بالنفط والغاز.

فيما تعاود كردستان ضخ نفطها مطلع آب المقبل

صادرات العراق النفطية تتجاوز حاجز المليونين ونصف المليون برميل يومياً

□ بغداد – اربيل / المدى

الثروة النفطية في تصاعد مستمر

كشفت وزارة النفط عن ارتفاع صادراتها النفطية لشهر نيسان الماضي إلى نحو مليونين و ٥٠٠ ألف برميل يوميا، مؤكدة أن تلك الصادرات هي الأعلى منذ ٢٣ عاماً، في وقت يعتزم اقليم كردستان معاودة ضخ نفطه عبر ميناء جيهان التركي في اب المقبل.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عاصم جهاد لـ"السومرية نيوز"،: إن العراق حقق ارتفاعاً كبيرا في صادراته النفطية لشهر نيسان الماضي وبمعدل مليونين و ٥٠٠ ألف برميل يوميا"، مبينا أن "هذه الصادرات تعد الأعلى منذ العام ١٩٨٩".

وأضاف جهاد إن "مجموع الصادرات النفطية لشهر نيسان الماضي، بلغت ٧٥ مليونا و ٣٠٠ ألف برميل وبمعدل مليونين و ٥٠٠ ألف برميل يوميا، مقارنة بشهر آذار الذي بلغ مجموع إنتاج العراق فيه ٧١ مليونا و ٨٢٧ ألف برميل يوميا وبمعدل مليونين و ٣١٧ ألف برميل يوميا "، مشيرا إلى أن "الإيرادات المتحققة عن بيعها للنفط بلغت ثمانية مليارات و ٧٩٥ مليون دولار وبسعر ١١٦ دولارا و ٧٩٩ سنتا للبرميل الواحد".

وتابع جهاد أن "مجموع الكميات المصدرة من النفط الخام لشهر نيسان الماضي، من نفط البصرة بلغ ٦٣ مليونا و ٥٠٠ ألف برميل وبإيرادات بلغت ٧ مليارات و ٤٤٩ مليون دولار، "، لافتا إلى أن "الكميات المصدرة من نفط كركوك بلغت ١١ مليونا و ٨٠٠ ألف برميل، وبإيرادات مليار و ٣٤٦ مليون دولار".

وأشار جهاد إلى أن "الكميات المذكورة تم تحميلها من قبل ٢٩ شركة من الشركات النفطية العالمية التي تحمل مختلف الجنسيات من ميناءي البصرة وخور العمية والميناء العائم على الخليج العربي ومن ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط وبالشاحنات الحوضية إلى الأردن".

وأكد جهاد أن "زيادة الصادرات الجنوبية تعود بفضل الموانئ العائمة التي دخلت اثنين منها أصل خمسة موانئ للخدمة والتي حققت انسيابية في الصادرات النفطية للخارج وأيضا بفضل الناقلات النفطية التي حملت النفط الخام من الحقول النفطية".

وكانت الشركة العامة لتسويق النفط العراقية، قد أعلنت في (٢٥ نيسان ٢٠١٢)، عن مجموع صادرات النفط الخام لشهر آذار والتي بلغت أكثر من ٧١ مليون برميل وبعائدات مالية بلغت نحو ثمانية مليارات دولار.

بدأ العراق تشغيل المنصة العائمة الجديدة في الثامن من آذار وقامت بتحميل أول ناقلة بمليوني برميل من النفط بحلول ١٣ آذار، لكنها توقفت عن العمل منذ ذلك الحين.

وأعلنت وزارة النفط في ١٨ من كانون الثاني ٢٠١٢ عن خطة لزيادة إنتاجها النفطي خلال العام الحالي الى ثلاثة ملايين و ٤٠٠ ألف برميل يوميا والى زيادة صادراتها النفطية إلى مليونين و ٦٠٠ ألف برميل يوميا.

وكانت وزارة النفط حذرت، في ١٣ آذار الحالي، من خسائر كبيرة في الخزينة العامة للدولة بسبب تقليص إقليم كردستان صادراته النفطية، ولفتت إلى أن حكومة الإقليم تصدر حاليا ٦٥ ألف برميل يومياً، مطالبة إياها بالوفاء بالتزاماتها التي قطعها بشأن تصدير ١٧٥ ألف برميل يومياً والتي وضعت على أساسها الموازنة العامة للبلاد لعام ٢٠١٢.

ووقع العراق، خلال العام ٢٠١٠، عقوداً عدة مع شركات عالمية لتطوير بعض حقوله النفطية ضمن جولتي التراخيص الأولى والثانية، للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، و١٢ مليون برميل يومياً بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني وتركزت تلك العقود في غالبيتها على حقول الجنوب.

يذكر أن العراق يعاني من قدم منشآته النفطية، وينتج حاليا نحو ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام يومياً، وتصدر عن طريق البصرة فيما تصدر الكمية المتبقية عن طريق المنفذ الشمالي.

في غضون ذلك أعلنت وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان أن الإقليم سيصدر النفط الخام من حقوله في آب ٢٠١٣، عبر شبكة أنابيب مستقلة تصل إلى ميناء جيهان التركي، فيما أكدت أنها ستستقطع ١٧٪ من إيرادات تلك الصادرات وتسلم المتبقي إلى الحكومة المركزية.

وقال وزير الموارد الطبيعية في الاقليم اشتي هورامي خلال مؤتمر للطاقة عقد في إقليم كردستان: إن "الاقليم سيكون قادرا على تصدير النفط مباشرة من حقوله في شهر آب من العام المقبل ٢٠١٣"، مؤكدا أن كردستان "ستصبح مسؤولة عن تصدير النفط وسيظل نفطا عراقيا".

وأضاف هورامي إنه "بمجرد بدء الصادرات فإن حكومة إقليم كردستان ستأخذ ١٧٪ من إيرادات الإقليم المسموح بها في الميزانية العراقية وتسلم الباقي للحكومة المركزية"، مشيرا إلى أن "المرحلة الأولى من مشروع خط الأنابيب ستستكمل بحلول تشرين الأول المقبل، لنقل النفط من حقل طق طق، وستربط المرحلة الثانية الخط بأنبوب كركوك-جيهان بطاقة مليون برميل يومياً بحلول شهر آب من العام المقبل ٢٠١٣".

وتابع هورامي أن "حكومة إقليم كردستان تعمل على تطوير خطط لبناء خط أنابيب مستقل يصل إلى مصفاة في ميناء جيهان التركي مطلع ٢٠١٤"، متوقعا "بناء خط أنابيب جديد ينقل نفط اقليم كردستان إلى ميناء جيهان وستكون هناك مصفاة كبيرة، سيتجه بعض النفط إلى تلك المصفاة وستنتجه كميات أخرى إلى السوق العالمية".

وأوقف إقليم كردستان في (الأول نيسان ٢٠١٢) ضخ نفطه حتى إشعار آخر بسبب خلافات مع بغداد و"عدم التزامها" بدفع المستحقات المالية للشركات النفطية العالمية العاملة فيه، في حين أكد نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، في (٢ نيسان ٢٠١٢)، أن حكومة كردستان حرمت العراقيين من ستة مليارات و ٦٥٠ مليون دولار خلال العامين الماضيين ٢٠١٠ و٢٠١١ بسبب امتناعها عن تصدير النفط.

يذكر أن الخلافات بين بغداد وأربيل بشأن عقود الإقليم مع الشركات الأجنبية العاملة في استخراج النفط وقانون النفط والغاز ما تزال عالقة، وقد بدأ الإقليم في (الأول من حزيران ٢٠١٠) بتصدير النفط المستخرج من حقوله بشكل رسمي، لكنه سرعان ما توقف من جراء تلك الخلافات، ولم يستمر التصدير سوى نحو ٩٠ يوماً، إلا أنه استؤنف مطلع شباط من العام الماضي ٢٠١١، على إثر اتفاق جديد بين الإقليم وبغداد على أن يصدر الأول مئة ألف برميل يومياً.

دعوات لاعتماد المقاصة الالكترونية في التعاملات المصرفية

□ بغداد / متابعة المدى

دعا نائب رئيس اللجنة المالية البرلمانية احمد حسن فيض الله، الى إدخال التقنيات الحديثة في عمل المصارف العراقية لتسهيل مهامها لخدمة المستهلك العراقي.

وقال فيض الله (للوكالة الاخبارية للأنباء) : إن نظام المقاصة الالكترونية يعد من التقنيات الحديثة في عمل المصارف، وإدخالها للقطاع المصرفي العراقي يعني أنه بدأ يتجه نحو التطور التكنولوجي العالمي الحديث.

وأضاف: أن المصارف العراقية بحاجة الى تقنيات تكنولوجية وأنظمة الكترونية في عملها لتسهل عملها ورفع كفاءتها والإسراع في انجاز المعاملات المصرفية بالنسبة الى المواطنين، داعياً الى تدريب الكوادر البشرية من العاملين في المصارف وبث برامج التوعية الى المواطنين لمعرفة كيفية التعامل مع التكنولوجيا الحديثة الخاصة بالمصارف.

وقرر البنك المركزي شمول (٣٢) مصرفا حكوميا وأهلية بتطبيق المقاصة الالكترونية ضمن مشروع تطوير التعاملات المصرفية، ويعتمد نظام المقاصة الالكترونية على صكوك ذكية ويقوم المشترك في معرفة حسابه في أكثر من مصرف ويظهر ايضاً في البنك المركزي، وبدأ العراق في تطبيقها في تشرين الثاني من العام الماضي، إذ أدرجت ستة مصارف أهلية في تنفيذ التعاملات المصرفية وفق نظام المقاصة الالكترونية.

وجدير بالذكر أن الأجهزة المستخدمة في نظام المقاصة الالكترونية عبارة عن محطة طرفية تتكون من جهاز كمبيوتر و ماسحة ضوئية يرتبطان بالشبكة المصرفية ترتبط بقواعد البيانات المركزية إضافة الى ربط فروع المصارف برئاستها وربط الرئاسات بمركز الخدمة لتقليل التكلفة وسهولة إدارة النظام والدعم الفني وتفرغ المصارف لمهامها الأساسية.

هيئة استثمار ذي قار تعقد مؤتمراً ترويجياً في الإمارات

□ بغداد / المدى

عقدت هيئة استثمار ذي قار مؤتمرها الاستثماري في دولة الإمارات لجذب الشركات الاجنبية والترويج للفرص الاستثمارية المتوفرة في المحافظة.وقال رئيس الهيئة الدكتور لؤي الخير الله في بيان نقلته (للوكالة الاخبارية للانباء) : إن المؤتمر يهدف إلى جذب الشركات الاجنبية الكبيرة وطرح الفرص الاستثمارية والإعلان عنها أمام هذه الشركات وتضمن جدول الإعمال ورش عمل خاصة مع أصحاب الشركات الاستثمارية التي حضرت المؤتمر وتمخض عن هذه اللقاءات رغبة العديد من هذه الشركات للاستثمار في محافظة ذي قار وفي مجالات عدة.

وعلى هامش المؤتمر اقامت السفارة العراقية في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتعاون مع مجلس العمل العراقي في ابوظبي ندوة بعنوان الاستثمار في محافظتي ذي قار وميسان في مقر السفارة العراقية في ابوظبي بحضور واسع للمستثمرين ورجال الإعمال العراقيين والعرب والأجانب. في حين أبدت السفارة العراقية ومجلس العمل العراقي في ابوظبي دعمهما الكبير للتنسيق مع الشركات الاستثمارية وحثها على التنافس ودخول الأسواق العراقية وفي كافة قطاعات الاستثمار.

دراسة: تفعيل المنتج المحلي ضروري لقانون التعريفة الجمركية

□ بغداد / متابعة المدى

اقترح الباحث الاقتصادي لطيف عبد سالم العكيلي وضع سياسة واضحة المعالم لتفعيل قانون التعريفة الجمركية، مشيرا الى صعوبة تنفيذ القانون دون وجود منتج محلي يساهم في تأمين متطلبات المجتمع.

وقال العكيلي في دراسة تحليلية اعدّها لـ(الوكالة الاخبارية للانباء): من الضروري وضع خطة اقتصادية علمية رصينة تتلخص بتفعيل وتطوير أداء القطاعات الاقتصادية الرئيسة المتمثلة بالزراعة والصناعة من خلال انتهاج الحكومة لمختلف الآليات التي بوسعها دعم إدارة القطاع الزراعي وتمكينها من تطبيق آليات خططها وبرامجها.

وأضاف: أن أعداد خطية رصينة يعزز مقومات إدارة القطاع الصناعي التي تستلزمها مهمة إعادة تأهيل المعامل الصناعية في القطاعين الحكومي والخاص التي توقف اغلبها عن العمل منذ ثماني سنوات من اجل ضمان تأمين المنتج المحلي، وتقليل الحاجة إلى توريد السلع والبضائع والمهمات من خارج البلاد.

وأوضح من بين الأهداف المرجوة من تطبيق قانون التعريفة الجمركية هي دعم المنتج الوطني وتطوير عمل ومساهمات القطاع الخاص الذي تضرر كثيرا بفعل سيادة ظاهرة الإغراق السلعي في السوق المحلي، إذ أن استمرار غياب المنتج المحلي في الأسواق لا يمكن يضمن تحقيق الأهداف القانون.

وأكد على أهمية دعم وتشجيع مفاصل القطاع الخاص، بوصفه الرافد الرئيس لتنمية اقتصاد البلد في ظل توجهات الحكومة العراقية باعتماد سياسة اقتصاد السوق.

وأشار الى أن قانون التعريفة الجمركية يفرض رسما جمركيا على البضائع المستوردة، غير الواردة في جدول تعريفة الرسوم الجمركية، بنسبة لا تزيد عن (٢٠٪) من قيمتها، على أن تعفى العينات والنماذج التي ليست ذات قيمة تجارية، من الرسوم الجمركية، إضافة إلى مراعاة القانون في تطبيق إحكامه، التسهيلات الممنوحة بموجب قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة (٢٠٠٦) وتعديلاته على السلع المستوردة لأغراض مشاريع الاستثمار حصرا، ويأتي ذلك بهدف جذب اكبر قدر ممكن من الشركات الاستثمارية ورجال الأعمال للعمل في العراق.

الرافدين والرشيد يبيعان الدولار للمستهلكين بسعر 1189 ديناراً

□ بغداد / المدى

بدأ مصرفا الرافدين والرشيد ببيع الدولار للمواطنين بسعر ١١٨٩ ديناراً، معتبرين أن الخطوة تهدف إلى إفادة المواطن مباشرة من صرف العملة بعيداً عن الاحتكار الذي يمارسه البعض.

وذكر بيان للبنك المركزي العراقي تسلمت (المدى) نسخة منه: إن مصرفي الرافدين والرشيد باشرا ببيع الدولار الأميركي النقدي للمواطنين بالسعر الذي يحدده البنك وهو بحدود ١١٨٩ ديناراً للدولار الواحد".

وأضاف البيان ان عملية البيع ستكون ضمن التعليمات والأغراض الجارية في استخدام العملة الأجنبية وهي السفر والعلاج والإيفادات والحج والعمرة"، مشيراً الى أن "المبلغ الذي يحتاجه المواطن للسياحة يبلغ نحو عشرة آلاف دولار".

يذكر أن البنك المركزي العراقي يعقد جلسات يومية لبيع وشراء العملات الأجنبية بمشاركة المصارف العراقية، باستثناء أيام العطل الرسمية التي يتوقف فيها البنك عن هذه المزاداشت، وتكون المبيعات إما بشكل نقدي أو على شكل حوالات مباعة إلى الخارج مقابل عمولة معينة.